



بيتك ايجار؟

اكتشف كيف يمكنك تملك بيت مع تسهيلات في الدفع لغاية 25 سنة.
اتصل بنا...

Al Rajhi Bank مصرف الراجحي
800 124 1222
www.alrajhibank.com.sa



د. صالح السلطان
saleh.alsultan@gmail.com



من الاقتصاد السياسي إلى علم الاقتصاد

فهمُ السابقين من القرون الأولى للدين وأرائهم في العقيدة والتفسير والفقه تفوق في الأهمية والقيمة آراء من جاء بعدهم. هذا الوضع لا ينطبق على العلوم والأفكار والنظم التي مصدرها الكون وليس الوحي، فهذه العلوم في تطور مستمر، وأبحاثها المنشورة في المجلات العلمية تقل في الغالب أهميتها وقيمتها مع مضي الوقت. ولذا فإنه ينبغي - عند تقييم العلوم الكونية كالاقتصاد - أن يستشهد بالمعايير والأصول والآراء والنظريات التي تعبر عن التفكير السائد فيها الآن، وليس القرن التاسع عشر، مثلا.

كان علم الاقتصاد في بدايات نشوئه يسمى الاقتصاد السياسي، وقد كانت الكتابات فيه عبارة عن خليط بين مناقشات عقلية سببية تحاول في المقام الأول فهم كيف يعمل الاقتصاد، ومناقشات ذات طابع فلسفي فكري مزروجة بطابع حقوقي قانوني. ومع الوقت طغى الجانب الأول (فهم كيف يعمل الاقتصاد)، بما ميز علم الاقتصاد في علوم أخرى. ويظهر هذا التميز جليا بمنهج وفعل عدد من كبار علماء الاقتصاد في القرن الماضي (وعلى رأسهم كينز)، عندما انتقدوا نظريات آدم سميث وغيره من المنسويين إلى المدرسة الكلاسيكية التي كانت هي السائدة إلى

نحو عقد الثلاثينيات من ثلث القرن الماضي، فإن لب انتقادات كينز (مثلا) لآراء اقتصاديي القرن التاسع عشر انصبحت على مناقشة التعليل والسببية وما يراه (كينز) من سوء فهم الكلاسيكيين لكيفية عمل الاقتصاد. وهذا مثال مختصر وبسيط يشير إلى خلاف في فهم كيفية عمل الاقتصاد: مر بالفرب الكساد الكبير في نهاية الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي، وشاع وقتها أن ذلك الكساد نتيجة انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول (أكتوبر) 1929، من جراء الفقاعة التي صنعها المضاربون. ثم جاء الاقتصاديان فريدمان وشوارتز، وقاما بدراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة خلال الفترة 1867-1960، وركزا على الفترة 1929-1933، وتوصلوا إلى أن الكساد الكبير لم يحدث بالضرورة نتيجة مباشرة لانخفاض سوق الأسهم في أكتوبر الإجمالي الأمريكي بنسبة 29 في المائة في عام 1933 مقارنة بعام 1929. كما وصل معدل البطالة إلى قرابة 25 في المائة.

بالمقارنة، يلحظ أن انتقادات كثرة من المصنفين في الاقتصاد الإسلامي، وخاصة من الرعيل الأول، تدور حول القضايا ذات الطابع القانوني والفكري في كتابات الاقتصاديين، وخاصة الكلاسيكيين، وهي جوانب ليست من

فهم السابقين من القرون الأولى للدين وأرائهم في العقيدة والتفسير والفقه تفوق في الأهمية والقيمة آراء من جاء بعدهم. هذا الوضع لا ينطبق على العلوم والأفكار والنظم التي مصدرها الكون وليس الوحي، فهذه العلوم في تطور مستمر، وأبحاثها المنشورة في المجلات العلمية تقل في الغالب أهميتها وقيمتها مع مضي الوقت. ولذا فإنه ينبغي - عند تقييم العلوم الكونية كالاقتصاد - أن يستشهد بالمعايير والأصول والآراء والنظريات التي تعبر عن التفكير السائد فيها الآن، وليس القرن التاسع عشر، مثلا.

كان علم الاقتصاد في بدايات نشوئه يسمى الاقتصاد السياسي، وقد كانت الكتابات فيه عبارة عن خليط بين مناقشات عقلية سببية تحاول في المقام الأول فهم كيف يعمل الاقتصاد، ومناقشات ذات طابع فلسفي فكري مزروجة بطابع حقوقي قانوني. ومع الوقت طغى الجانب الأول (فهم كيف يعمل الاقتصاد)، بما ميز علم الاقتصاد في علوم أخرى. ويظهر هذا التميز جليا بمنهج وفعل عدد من كبار علماء الاقتصاد في القرن الماضي (وعلى رأسهم كينز)، عندما انتقدوا نظريات آدم سميث وغيره من المنسويين إلى المدرسة الكلاسيكية التي كانت هي السائدة إلى

نحو عقد الثلاثينيات من ثلث القرن الماضي، فإن لب انتقادات كينز (مثلا) لآراء اقتصاديي القرن التاسع عشر انصبحت على مناقشة التعليل والسببية وما يراه (كينز) من سوء فهم الكلاسيكيين لكيفية عمل الاقتصاد. وهذا مثال مختصر وبسيط يشير إلى خلاف في فهم كيفية عمل الاقتصاد: مر بالفرب الكساد الكبير في نهاية الثلث الأول من القرن العشرين الميلادي، وشاع وقتها أن ذلك الكساد نتيجة انهيار سوق الأسهم في تشرين الأول (أكتوبر) 1929، من جراء الفقاعة التي صنعها المضاربون. ثم جاء الاقتصاديان فريدمان وشوارتز، وقاما بدراسة التاريخ النقدي للولايات المتحدة خلال الفترة 1867-1960، وركزا على الفترة 1929-1933، وتوصلوا إلى أن الكساد الكبير لم يحدث بالضرورة نتيجة مباشرة لانخفاض سوق الأسهم في أكتوبر الإجمالي الأمريكي بنسبة 29 في المائة في عام 1933 مقارنة بعام 1929. كما وصل معدل البطالة إلى قرابة 25 في المائة.

بالمقارنة، يلحظ أن انتقادات كثرة من المصنفين في الاقتصاد الإسلامي، وخاصة من الرعيل الأول، تدور حول القضايا ذات الطابع القانوني والفكري في كتابات الاقتصاديين، وخاصة الكلاسيكيين، وهي جوانب ليست من



أصابت حمى البحث عن الاستثمارات الشرعية بعض مراكز المال الآسيوية وجلب ذلك التدافع معه جميع أنواع الأجنحة.

لقد تجاوزنا موضوع نياتها، لأنها لم تعد خفية بعد الآن. ويرى أنه من المناسب لتلك المراكز المالية أن تقول بشكل صريح: "إننا نريد أموال مستتبنة الأحكام الشرعية الخاصة بالاستثمار لمجرد الالتزام بالأحكام الشرعية ودون أن تكون لهم أجندة خفية؟" بينما يرى الشيخ الدكتور محمد القرني أستاذ الاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز، أنه يجب "الأ غيب عن ذهننا أبدا أن المصرفية الإسلامية للمسلمين. فكل ما يقال من أن الغربيين يبنون المصرفية الإسلامية لاقتناعهم بمعطياتها، فهذا الكلام يحتاج إلى نظر وتأمل".

الاستثمار الإسلامي من دون وجود نوايا مبطنة لديها. حيث يقول "هل تريد مني أن أصدق من أين تأتي طالما أنها ستسهم في تحريك عجلة اقتصادهم لو ببطء". وأشار خريج جامعة تكساس بأن لجنون في الاقتصاد، إلى أن طرق الدم الخلعوي قد تركز على بناء المشاريع بتمويلات إسلامية أو شراء كيانات مهزوزة".

وعما إذا كانت سنخافورة ستضفي قيمه إضافية لصناعة المالية الإسلامية مقارنة بأوباهي. وتابع "إنهم يتلقون بإحدى تلك الشعرات المثلثة من الأزمة". وطالب البروفيسور محمود الجمل بعدم الركض خلف كل من رفع "شعار التمويل الإسلامي" ودعا استشاري التمويل الإسلامي لدى وزارة الخزانة الأمريكية أن يكون المستثمر الخلعوي "أكثر حذرا".

إلى الحوافز الضريبية التي يقدمونها فإنهم يريدون ساندعة خارجية والتي لا يهيم من أين تأتي طالما أنها ستسهم في تحريك عجلة اقتصادهم لو ببطء. وأشار خريج جامعة تكساس بأن لجنون في الاقتصاد، إلى أن طرق الدم الخلعوي قد تركز على بناء المشاريع بتمويلات إسلامية أو شراء كيانات مهزوزة.

وقد دفع الركود الاقتصادي العالمي، الذي هو الأسوأ من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، دفع سنخافورة، التي تعتمد على التجارة، إلى الدخول في أعماق ركود اقتصادي في تاريخها. وقال لبلومبرج إيرفين سياه، وهو اقتصادي لدى بنك DBS في سنخافورة: لا يزال اقتصاد سنخافورة يمر بطور التقلص، ولم يخرج من مرحلة الخطر حتى الآن".

وكان أحد المصادر القريبة من مؤسسة النقد السنخافورية قد أكد لـ "الاقتصادية" أنه لا صحة لمخططاتهم "يقصد حول المالية الإسلامية" هي مدفوعة بأغراض تجارية نظرا لسعيهم لجذب البترودولار الخليجي فقط". وفي رده على أن بعض المراكز المالية لا تفضل الكشف عن نياتها علانية، يقول القحطاني

إلى الحوافز الضريبية التي يقدمونها فإنهم يريدون ساندعة خارجية والتي لا يهيم من أين تأتي طالما أنها ستسهم في تحريك عجلة اقتصادهم لو ببطء. وأشار خريج جامعة تكساس بأن لجنون في الاقتصاد، إلى أن طرق الدم الخلعوي قد تركز على بناء المشاريع بتمويلات إسلامية أو شراء كيانات مهزوزة.

ووافق محمود الجمل، أستاذ كرسي التمويل الإسلامي في جامعة راييس في هيوستن، مع بعض الآراء التي تقول إن بعض الاقتصادات الأجنبية قد وضعت خيار اللجوء إلى

متخصص في الاقتصاد الكلي والنقدي والمالية العامة، وكبير اقتصاديين سابق في وزارة المالية.

حذر بروفيسور في علم الاقتصاد ورجل أعمال سعودي مستثمري منطقة الخليج من الاندفاع نحو بعض مراكز المال الآسيوية والغربية تحت "نغمة الاستثمارات الإسلامية"، مشددين على عدم الركوض خلف كل من رفع "شعار التمويل الإسلامي"، ومذكرين في الوقت نفسه بأن بعض تلك المراكز قد وضع خيار الصيرفة الإسلامية ضمن "خطة الإنقاذ" الخاصة باقتصاداتهم. وطالبوهم بالتأني لحين تتضح الرؤية حول نتائج خطط المال التحفيزية في اقتصادات تلك البلدان ومن ثم اتخاذ القرار الاستثماري مع عدمه. ودعا أن يتعلم المستثمرون من دروس الأزمة المالية عندما كان مصرفيو بنك ليمان براذرز الأمريكي يأتون للخليج لبيع منتجاتهم المعقدة من المشتقات المالية قبل أن ينهار البنك ويجر معه محافظ البنوك والمستثمرين إلى دائرة الخسائر.

محمد الخنيز من الرياض (ها تقياً) من هيوستن

وقال ظافر القحطاني، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة دراهم كابيتال، إن "ما نراه هذه الأيام هو حمى البحث عن الاستثمارات الشرعية" شبيهة بحمى البحث عن الذهب Gold rush، وهذا التدافع يجلب معه جميع أنواع الأجنحة، وبالتالي فإن تحقيق الأهداف الشرعية "لبعض المنتجات ليس من بين هذه الأهداف، وما ينطبق على البلدان وعلى سلطات الأسواق الرأسمالية ينطبق بالتأكيد على المؤسسات والمستثمرين المحترفين بالقدر نفسه".

خطة الإنقاذ
وافق محمود الجمل، أستاذ كرسي التمويل الإسلامي في جامعة راييس في هيوستن، مع بعض الآراء التي تقول إن بعض الاقتصادات الأجنبية قد وضعت خيار اللجوء إلى

مراكز مال تبني صورتها في التمويل الإسلامي على أكتاف التوهج الإعلامي

لتطوير النظام المالي الإسلامي، مشيراً إلى أن مؤسسة النقد السنخافورية لم تزل تسهم في تطوير هذا النظام من خلال تهيئتها بعض القوانين المصرفية وتحديد إطار دفع الضرائب لتشكيل عملية تطوير النظام المالي الإسلامية.

مطالبة بالشفافية
من ناحيته، يرى الدكتور أرتان أنه من الضرورة على كل مركز مالي في العالم أن يمشي جنباً إلى جنب مع وسائل الإعلام من أجل تحسين مصداقية السوق وشفافيتها. وأرجع أرتان سبب عدم اقتناع المستثمرين ببعض المراكز المالية في العالم إلى مسألة الشفافية، حيث يقول "إن ذلك يرجع لكون بعض المراكز تقوم بإخفاء ما يجري على الواقع عن وسائل الإعلام، وعليه فكيف تطلب هذه المراكز من هؤلاء المستثمرين تصديق ما يقولون عن حقيقة وضعهم والناس يشاهدون شيئاً مختلفاً على أرض الواقع". ودعا أرتان إلى أن يقوم الإعلام برسائله عبر نقل الحقيقة وإخبار الناس بما يجري على أرض الواقع، حيث يقول "إذا كان هذا المركز المالي يعاني صعوبات معينة، فإن على الإعلام أن يقوم بدوره ويخبر الناس بما يدور داخل هذا المركز".

GET 25,000 BONUS
GOOD FOR A FREE FLIGHT + NO ANNUAL FEE

Exchange

S'pore increases efforts to position itself as Islamic banking hub

CORPORATE FINANCE GO TO TOPICS

Singapore aims at Islamic capital markets hub

Halal Journal

Islamic Finance Hub for Singapore: PART 1 VISION OR REALITY?

Singapore aims at Islamic capital markets hub

صورتها في التمويل الإسلامي على أكتاف التوهج الإعلامي

صورتها في التمويل الإسلامي على أكتاف التوهج الإعلامي

طالب اقتصاديون على دراية بما يدور في عالم التمويل الإسلامي بالانتباه "للاستراتيجية الإعلامية التي تقوم بها بعض مراكز المال العالمية عبر بناء صورة مزعومة بأنها حاضرة" للتمويل الإسلامي وهي ليست كذلك على أرض الواقع.

وتحاول بعض مراكز المال أن تبني تلك السمعة على أكتاف التوهج الإعلامي الذي يحيط ببعض أخبارها، دون مراعاة لعامل الشفافية. وأشاروا إلى أن النظام التقليدي تصلب في بعض هذه المراكز الآسيوية، التي تحاول استمالة الأموال الإسلامية، وعليه، فمن الصعوبة عليهم أن يحولوا بنيتهم التقليدية إلى إسلامية خلال فترة وجيزة.

تحقيق: محمد الخنيز من الرياض وكوالا لمبور

وفي تعليقه على أهمية الإعلام، يقول الدكتور أرتان حسان، الفقيه الماليزي لدى مصرف ماي بنك إنفستمنت، "من دون شك أن الإعلام هو أحد أعمدة المالية الإسلامية، فإمكان الإعلام أن يرسم صورة إيجابية أو سلبية عما يدور في المصرفية الإسلامية".

وتحاول بعض مراكز المال أن تبني تلك السمعة على أكتاف التوهج الإعلامي الذي يحيط ببعض أخبارها، دون مراعاة لعامل الشفافية. وأشاروا إلى أن النظام التقليدي تصلب في بعض هذه المراكز الآسيوية، التي تحاول استمالة الأموال الإسلامية، وعليه، فمن الصعوبة عليهم أن يحولوا بنيتهم التقليدية إلى إسلامية خلال فترة وجيزة.

وفي تعليقه على أهمية الإعلام، يقول الدكتور أرتان حسان، الفقيه الماليزي لدى مصرف ماي بنك إنفستمنت، "من دون شك أن الإعلام هو أحد أعمدة المالية الإسلامية، فإمكان الإعلام أن يرسم صورة إيجابية أو سلبية عما يدور في المصرفية الإسلامية".

التأثير الإعلامي
كانت "الاقتصادية" قد اطلعت على تقارير إعلامية يصنف بعضها دولا مثل